Journal of Social Sciences and Humanities
Vol:16, N: 01,2026,P:282-299
https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH
ISSN Online: 2602-6961
ISSN Print: 2253-010X

The Problematic of Method in the Social Sciences According to Karl Popper

إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية عند كارل بوب

حياة مشط [1]، حدة بعنون [2]

1- جـــامعة أكلي محند أولحاج): قسم الفلسفة، البويرة، الجزائر
h.mechat@univ-bouira.dz
https://orcid.org/0009-0008-8166-9393

2- (جـــامعة أكلي محند أولحاج): قسم الفلسفة، البويرة، الجزائر
h.banoun@univ-bouira.dz
https://orcid.org/0009-0004-4430-7693

طريقة الاستشهاد بهذا البحث:
مشاط ح.، & بعنون ح. إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية عند كارل بوبر. مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، 16(01). استرجع في من https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/10178

تاريخ الاستلام: 20 - 09 - 2025
تاريخ تاريخ القبول: 25 - 05 - 2026
تاريخ النشر: 10 - 06 - 2026

حقوق النشر© 2026 للمؤلف/المؤلفين و جامعة محمد بوضياف المسيلة.
هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسبة - غير تجاري الدولية.(CC BY-NC 4.0)
http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المقاربة الفلسفية التي قدّمها كارل بوبر لمنهج العلوم الاجتماعية، والذي تناوله من منظور ابستيمولوجي أسهم في إضاءة جوانب متعددة في فلسفة العلوم الانسانية. وقد استهل بوبر مشروعه هذا بنقد النزعة التاريخانية بشقيها: الشق الأول المتمثل في الاتجاه الطبيعي الوضعي الاستقرائي الذي يرى أن منهج العلوم الطبيعية يمكن تطبيقه على العلوم الاجتماعية وبالتالي فإن الظواهر الاجتماعية يمكن تفسيرها علميا على غرار الظواهر الطبيعية. أما الشق الثاني فهو الاتجاه اللاطبيعي التأملي الذي ينكر امكانية تطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية معتبرًا أن الخصوصية الإنسانية تجعل من الظواهر الاجتماعية موضوعًا للفهم فقط، لا للتفسير أو التعميم أو التقنين العلمي. رفض بوبر كلا الاتجاهين وقدم بديلاً يتمثل في منهجه الاستنباطي المعروف بمنهج التكذيب، مؤكدًا على إمكانية اعتماده كإطار منهجي مشترك بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. هو منهج كفيل بإخراج العلوم الاجتماعية من الذاتية ودفعها نحو العقلانية والموضوعية.

الكلمات المفتاحية

التاريخانية، منهج ، مبدأ التكذيب، العلوم الاجتماعية.

Abstract

This study aims to analyze Karl Popper's philosophical approach to the social sciences method. which he addressed from an epistemological perspective that contributed to

[1] *Corresponding author*)

illuminating various aspects of the philosophy of the human sciences. Popper began this project by critiquing historicism in both of its forms: the first being the naturalist-positivist-inductivist approach, which holds that the method of the natural sciences can be applied to the social sciences, and that social phenomena can therefore be explained scientifically in the same way as natural phenomena. The second form is the anti-naturalist, contemplative approach, which denies the possibility of applying the natural sciences methodology to the social sciences, considering that human specificity makes social phenomena a subject of understanding only, not of scientific explanation, generalization, or scientific codification. Popper rejected both positions and instead proposed an alternative: his deductive method, known as the falsification method. emphasizing its validity as a common methodological framework for both the natural and social sciences. It is a method capable of steering the social sciences away from subjectivity and towards rationality and objectivity.

Keywords

Historicism ,Method, Principle of Falsification ,Social Sciences.

مقدمة:

يعد كارل بوبر (1902-1994) من أهم فلاسفة العلم في القرن العشرين، وقد ذاع صيته في فلسفة العلوم الدقيقة. أما فلسفته في العلوم الاجتماعية فلم تحظ أكاديميا بالاهتمام الكافي. رغم ان كان بوبر متابعا لجميع علوم عصره حتى العلوم الاجتماعية منها ومهتما بها حيث دعا بوبر إلى تأسيس للعلوم الاجتماعية وفق خطاب نقدي ابستمولوجي منطلقا من نقد النزعة التاريخانية التي تنمّ عن محدودية وقصور في الفهم لأن تأويلاتها تتنافى مع طبيعة العلوم الاجتماعية، من هنا سعى إلى بلورة منهج يستجيب للتغيرات والتطورات الحاصلة في هذا الميدان ، بعد أن أصبحت الأطر والقوالب التي صاغها التاريخانيون الوضعيون واللاوضعيون غير قادرة على الإحاطة بها بشكل دقيق. فكان بوبر شديد العناية بالمنهج العلمي باعتباره الطريق الأمثل والأوحد لحل مشكلاته والعامل الأساسي لتقدم جميع العلوم. وسؤال المنهج بلغ معه غايته وقمة نضجه. لأنه كان يدرك أن روح العلم هو منهجه، فهو فيلسوف العلم والمنهج بلا منازع. عمل بوبر على كشف قصور هذين الاتجاهين وتأسيس منهج للعلوم الاجتماعية، فاقترح منهجا جديدا بديلا للمناهج السابقة والذي يكفل للعلوم الاجتماعية علميتها. **فما**

هو هذا المشروع الابستمولوجي المنهجي والذي من شأنه ان يرتقي بالعلوم الاجتماعية ويسمو بها الى مصاف العلوم الأصيلة؟

1- مفهوم العلوم الاجتماعية عند بوبر والغاية منها:

يعرّف أندري لالاند العلوم الاجتماعية « بأنها مصطلح واسع جدا لا يقال فقط على علم الاجتماع، بل على كل العلوم المتعلقة بالمجتمع كالاقتصاد والتاريخ والجغرافيا البشرية...الخ» (لالاند،، 1996، صفحة 1300). وعليه فالعلوم الاجتماعية هي تلك العلوم التي تتخذ من أحوال الانسان والمجتمع موضوعا للدراسة فهي تسعى الى دراسة واقع الإنسان وكل ما يصدر عنه من سلوكيات بمختلف أبعادها النفسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية. فاختلفت هذه العلوم باختلاف الجانب الذي تهتم به.

سعى بوبر إلى تحديد طبيعة العلوم الاجتماعية من خلال التمييز بين مذهبين فلسفيين: المذهب الماهوي والمذهب الاسمي. وقد نشأ خلاف عميق بين هذين المذهبين حول المهمة أو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به العلم بوجه عام. فالماهوية التي أسسها ارسطو تذهب الى ان البحث العلمي ينبغي ان ينفذ الى ماهيات الأشياء لكي يتمكن من تفسيرها، لهذا يجب وضع المسائل العلمية في صيغ من هذا النوع: ما هي العدالة؟ ما هي الدولة؟ وما هو المجتمع؟ والاجابة عن هذه الأسئلة يتطلب إجابة تنفذ الى المعاني الجوهرية للألفاظ لتكشف عن الماهيات التي تدل عليها الألفاظ. ويرى أصحاب هذا المذهب ان هذا النوع من الإجابات ما يسعى اليه البحث العلمي ومهمته الأساسية. أما المذهب الاسمي على العكس من ذلك اذ يعتبر ان مهمة العلم قاصرة على وصف الأشياء والظواهر، وذلك بتجديد الألفاظ كلما استدعت الحاجة ذلك، قد يكون بإعطاء الالفاظ القديمة تعريفا جديدا مع اهمال المعاني الأصلية، والألفاظ بالنسبة اليه مجرد أدوات للوصف، والأسئلة التي يطرحها تهتم بالكيف وهي من هذا النوع: " كيف تسلك هذه القطعة من المادة " أو " كيف تتحرك الاجسام". قد كلل هذا المذهب الاسمي بالنجاح في العلوم الطبيعية ، فعلم الطبيعة مثلا لا يهتم بماهيات الذرات وانما بوصف سلوك الذرات. لكن هذا المذهب قد واجه مقاومة شديدة، وكانت الغلبة للمذهب الماهوي في العلوم الاجتماعية. لأن هذه الأخيرة مهمتها أن تفسر الكائنات الاجتماعية تفسيرا واضحا لا لبس فيه كالدولة والمجتمع ...الخ. وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالكشف عن ماهياتها. لهذا نجد النظريات الاجتماعية صيغت صياغة ماهوية (بوبر، بؤس الأديولوجيا، 1992، صفحة 41).

كان **كارل بوبر** مناوئا للمذهب الماهوي (essentialisme) المتطرف الذي يدّعي بإمكان المعرفة العلمية أن تكشف عن حقيقة الواقع، وتصل الى التفسير النهائي الذي لا تفسير وراءه. يقول بشأنه:«إن المذهب الذي أسميه الماهية يقول بالتصور التالي: على العلم أن يبحث عن تفسيرات نهائية تصل إلى حدود الماهية. لكن إذا تمكننا من تفسير الأشياء إلى حد بلوغ ماهياتها وجواهرها، فلن يبقى هناك سؤال جديد يطرح »(Popper, la connaissance objective, 1998, p. 301) . بالتالي يصبح العلم نسقا منجزا ومنتهيا.لا يؤمن **بوبر** بمذهب الماهية والتفسير النهائي. فهذا المذهب انتقد في

الماضي من طرف الأداتيين (instrumentalistes) الذين يعتبرون النظريات العلمية مجرد أدوات للتنبؤ دون أن يكون لها قوة تفسيرية. فمذهب الماهية يوقف مساعينا للبحث عن تفسير أفضل. حاول **بوبر** أن يتخذ موقفا معتدلا حيث يكون العلم بمقتضاه محاولات متواصلة لتفسير الواقع للاقتراب من الحقيقة.

ينادي بوبر بتصور جديد يسمّيه "الماهية المعدّلة". إذ يرفض في مذهب الماهية المتطرفة فكرة التفسير النهائي ويتمسك فقط بالتفسير. لأنه لا يؤمن بوجود تفسير لا يحتاج إلى تفسير آخر، لأن العالم يضعنا يوميا أمام مشكلات جديدة. ويرى أن "الماهية المعدّلة" التي يدعو إليها مفيدة للعلم الطبيعي والاجتماعي وخاصة عندما نثير مسألة الصورة المنطقية للقوانين. مادامت هذه الأخيرة قضايا كلية، فعليها أن تقرر أحكاما عامة ، وتبيّن الخصائص البنيوية والعلائقية للعالم، وتفسره بطريقة معمقة ودقيقة. (Popper, la connaissance objective, 1998, pp. 302-305)

أما فيما يخص تخلف العلوم الاجتماعية فيعود بالدرجة الأولى حسب بوبر إلى الأسبقية التاريخية التي حظيت بها العلوم الطبيعية من حيث الاهتمام الفلسفي والعلمي. إذ إن تركيز الفلاسفة والعلماء انصبّ في البداية على دراسة الظواهر الطبيعية، وبالتالي لا غرابة ان ينجح العلم الطبيعي ناجحا باهرا في إقامة مناهج تتلاءم مع طبيعة موضوعاته، في حين تأخرت عن ذلك العلوم الاجتماعية. فبعد مجيء غاليلي أحرزت العلوم الطبيعية تقدما لم يكن مرتقبا وتفوقت على غيرها من العلوم. وأحرزت العلوم البيولوجية نجاحا يعادل ما حققته العلوم الطبيعية من تقدم بعد مجيء باستور. لكن العلوم الاجتماعية يبدو انها لم تعثر على بعد على رائد يناظر جاليليو أو باستور (بوبر، بؤس الأديولوجيا، 1992، صفحة 11).فاتجهت انظار بعض الباحثين الى العلوم الطبيعية المزدهرة لتقليد مناهجهم التجريبية، لكن صادف هذا التقليد القليل من النجاح والكثير من الخيبة والفشل في غالب الأحيان. فبدأ التساؤل حول مدى إمكان تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية، بل إن بعض المفكرين ذهبوا إلى حد اعتبار الإصرار المفرط على استنساخ النموذج المعرفي للعلوم الطبيعية في حقل علوم الإنسان هو السبب الرئيس وراء ما آلت إليه هذه الأخيرة من تعثّر منهجي .لكن بوبر يرى أن تأخر العلوم الاجتماعية يعود ببساطة إلى هيمنة النزعة التاريخانية على مناهجها والتي للأسف فشلت في الاحاطة بالميكانزيمات الفعلية المتحكمة في الظواهر الاجتماعية، لهذا كان هاجس بوبر هو نقد هذه النزعة. **فما فحوى النقد البوبري للنزعة التاريخانية؟**

2-نقد النزعة التاريحانية:

يعرّف بوبر التاريخية (Historisme) قائلا هو: « مذهب نصادفه كثيرا في المناقشات المتصلة بمنهج العلوم الاجتماعية ، كثيرا ما يستخدم من غير نظر نقدي... واقصد بهذه العبارة [التاريخانية] طريقة في معالجة العلوم الاجتماعية تفترض ان التنبؤ التاريخي هو غايتها الرئيسية. كما تفترض ان التنبؤ التاريخي هو غايتها الرئيسية. كما تفترض امكان الوصول الى هذه الغاية بالكشف عن القوانين أو الاتجاهات أو الأنماط أو الايقاعات التي يسيّر التطور التاريخي وفقها» (بوبر، بؤس

الأديولوجيا، 1992، صفحة 13). بمعنى أن التاريخانية تفترض وجود قوانين وسنن حتمية تحكم مسار التاريخ، وتؤمن بأن مستقبل المجتمعات يمكن التنبؤ به استنادًا إلى هذه القوانين. وهذا ما ثار عليه **كارل بوبر** الذي فنّد وجود قدر تاريخي أو قوانين تاريخية لا مفر منها. قائلا " إن الاعتقاد بالمصير التاريخي للمجتمعات مجرد خرافة ، وانه لا يمكن التنبؤ بمجرى التاريخ الإنساني بطريقة من الطرق العلمية أو العقلية " (بوبر، بؤس الأديولوجيا، 1992، صفحة 5) .مؤكدا استحالة التنبؤ بمستقبل البشر، مادام ان أن تطور المعرفة الإنسانية ذاتها لا يخضع لقوانين ثابتة يمكن التنبؤ بها .ان النزعة التاريخية(Historisme) فهي نزعة وليدة العصر الحديث، التي تفترض وجود قوانين أزلية لا تتغير وصالحة لجميع الأزمنة. لكن بدخول القرن الثامن عشر عرفت هذه النزعة تحولات في اهتماماتها، فبعدما كانت تركز على الماضي فقط أضحت تهتم بالمستقبل أيضا. ولم تهيمن على حقل العلوم الاجتماعية إلاّ في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بصورة أوضح اقترن ظهورها ببعض الفلاسفة ومن بينهم اوغست كونت (1798-1857) وجون ستوارت ميل Mill, John Stuart (1806 – 1873) وسبنسر Sepencer Herbert(1820م - 1903م) ولما إرتبطت ببعض الحركات الفلسفية والإجتماعية أصبحت تقرر حتمية التطور، وتؤلهُ التاريخ وتدعو للرضوخ والانقياد له. (الجزيري، 1999، الصفحات 27-28).

نقد بوبر النزعة التاريخانية كونها المهيمنة على منهج العلوم الاجتماعية، حيث قال عن منهجها إنه « منهج عقيم أي انه لا يؤتي ثماره ... ويستحيل علينا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ وذلك لأسباب منطقية بحتة» (بوبر، بؤس الأديولوجيا، 1992، صفحة 7). كان نقده للتاريخانية ذو بعدين: بعد إبستيمولوجي وآخر إيديولوجي، وما يهمنا في هذه الدراسة هو البعد الابستيمولوجي. وقد رفض التاريخانية بشقيها الوضعي واللاوضعي: ان الاتجاه الوضعي كان مؤيدا للمذهب التجريبي ويلح على ضرورة تطبيقه على العلوم الاجتماعية بغية تحقيق والدقة والموضوعية فيها كما هو الحال في العلم الطبيعي، لكن عيبه في نظر بوبر أنه اساء فهم المنهج التجريبي عندما اعتبره استقرائيا. أما الاتجاه اللاوضعي فيرفض تطبيق المنهج التجريبي على العلوم الاجتماعية نظرا للعوائق التي تحيط به: كصعوبة التعميم والتجريب، والتعقيد، انعدام الموضوعية واستحالة التنبؤ الدقيق. يعارض بوبر هذا الاتجاه ويرى أنه قد حاد تماما عن الصواب.

2-1-نقد بوبر للنزعة التاريخانية المعارضة للمنهج التجريبي:

يرى أصحاب الاتجاه اللاوضعي ان المنهج التجريبي الذي نطبقه بشكل انيق على العلوم الطبيعية يستحيل تطبيقه على العلوم الاجتماعية كونها تتناول ظواهر معقدة تتأثر بعوامل متعددة ومتداخلة، فمن الصعب عزل هذه العوامل كما يُفعل في العلوم الطبيعية لإجراء تجارب مضبوطة عليها. كما أنه من العسير تحقيق الموضوعية في هذا النوع من البحوث لأنه غالبا ما يقحم العالم ذاتيته وتحيزاته أو خلفياته الثقافية، بخلاف العلوم الطبيعية التي تدرس المادة الجامدة واحراز الموضوعية فيها أمر يسير. أضف الى ذلك انه لا يكمن التنبؤ بالظواهر الاجتماعية لأن سلوك البشر غير ثابت،

فالإنسان يتمتع بالحرية والإرادة ويمكنه ان يغير سلوكه متى شاء. فكل هذه الأسباب تحيل دون تطبيق المنهج التجريبي على العلوم الاجتماعية لأنه منهج لا يتماهى مع طبيعة موضوعاتها، فهي تحتاج الى مناهج خاصة تأخذ في الاعتبار الخصوصية الإنسانية. لكن بوبر رفض موقفهم هذا وقارع حججهم حجة بحجة وسنعرضها فيما يلي:

2-1-1- المشاهدة:

إن العلوم الاجتماعية في نظر بوبر كالعلم الطبيعي، فهي فرع من فروع المعرفة التي غايتها الأولى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي. فحين نقول عن العلوم الاجتماعية انها أنساق نظرية، فالقصد من ذلك هو أن غايتها تفسير الحوادث والتنبؤ بها بواسطة النظريات أو القوانين الكلية التي تعمل على اكتشافها. وحين نطلب من العلوم الاجتماعية بأن تكون تجريبية يعني ذلك ان الوقائع التي تفسرها وتتنبأ بها هي وقائع يمكن مشاهدتها. والمشاهدة هي محك قبول او رفض نظرية من النظريات الاجتماعية- وإن كان لا يمكن معاملة العلوم الاجتماعية كعلوم تجريبية صارمة. كونها علوم تعتمد على المشاهدة والملاحظة لا على التجربة المخبرية بالمعنى الضيق- فإذا كان نجاح تنبؤات العلم الطبيعي يتوقف على تأييد التجربة لها. فحتى نجاح العلوم الاجتماعية ينبغي ان يقوم على أساس تجريبي وذلك بتأييد المشاهدة لتنبؤاته. واعتمادها على المشاهدة لا يلغي علميتها، كون أن بعض العلوم الطبيعية ذاتها كالأرصاد الجوية وعلم فلك هي علوم تقوم على الرصد والمشاهدة. وعليه فالمشاهدة هي خاصية مشتركة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية (بوبر، 1992، صفحة 49)

2-1-2- خاصية التعقيد:

إذا كانت الظواهر الاجتماعية تعاني من مشكلة التعقيد مما يجعل تحليلها أمرا صعبا، لكن هذا ينطبق أيضا على بعض الظواهر الطبيعية حسب بوبر حيث يقول« أما الرأي الخاطئ الشائع الذي يقول ان المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيقية فيبدو أنه ناشئ عن مصدرين : الأول أننا نميل الى مقارنة الأشياء التي لا يجوز المقارنة بينها...والمصدر الآخر هو الاعتقاد بأن وصف الموقف الاجتماعي يتطلب وصف الأحوال النفسية ...لكن هذا الاعتقاد ليس له ما يبرره، بل انه مفتقر الى التبرير أكثر من القول بأن وصف التفاعل الكيميائي العيني يتطلب وصف الأحوال الذرية وما تحت الذرية لكل دقائق العناصر الداخلة فيه وهو قول ممتنع» (بوبر، بؤس الأديولوجيا، 1992، الصفحات 143-144) . بمعنى ان حتى الظواهر الفيزيقية معقدة لكن هذا لم يمنع من تطبيق المنهج التجريبي عليها. فالظواهر الاجتماعية حتى ان كانت أعقد من الطبيعية،فإن هذا لا يشكل مبررًا لرفض استخدام المنهج التجريبي بشكل قاطع في دراستها.

2-1-3- الموضوعية العلمية

يرفض بوبر فكرة احراز تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية. ويفنّد وجود اختلاف جوهري بين العالم الاجتماعي والعالم الطبيعي، ويؤكد ان الموضوعية سواء في العلوم الطبيعية والاجتماعية لا تقوم على الحياد العقلي لدى العلماء بل على الأسس العامة التي يقوم عليها المشروع

العلمي حتى يكون موضوعا للمناقشة النقدية، فالموضوعية تقوم على النقد العقلاني المتبادل بين الذوات العارفة. ولا يعتبر علماء الطبيعة أكثر موضوعية من علماء العلوم الاجتماعية ولا هم نقديون أكثر منهم، فإذا كانت هناك درجة أعلى من الموضوعية في العلوم الطبيعية، فإن ذلك يعود إلى تقاليدها العلمية الأفضل ومعاييرها الأعلى من حيث الوضوح والنقد الذاتي (بوبر، 2003، صفحة 96). ولكي تكون العلوم موضوعية، يجب أن تُصاغ نظرياتها بطريقة تتيح اختبارها، لا أن تكون مغلقة أمام كل نقد ومراجعة.

2-1-4- التعميم:

يرى الاتجاه اللاوضعاني أن طريقة التعميم لا تقبل التطبيق على العلوم الاجتماعية، فإذا كانت القوانين الطبيعية صادقة في كل مكان زمان، فإن القوانين الاجتماعية تختلف باختلاف الأمكنة والازمنة. وغالبا ما يقتصر انطباقها على فترة حضارية معينة لا على كل التاريخ الإنساني بجميع فتراته. « إذن إن اتصاف القوانين الاجتماعية بالنسبية التاريخية هو الذي يمنع تطبيق المناهج الفزيقيـــــة في علم الاجتماع» (بوبر، 1992، الصفحات 17-18) يتفق بوبر مع هذا الموقف جزئيًا حين رفض تلك التعميمات الاستقرائية التي تدّعي الحتمية التاريخية والتي لا يمكن نقضها ابدا وتعامل كحقيقة نهائية وغير قابلة للنقاش. لكن في المقابل يعارض رفضه المطلق للتعميم في ذاته، إذ يظل التعميم جزءًا أساسيًا من التفكير العلمي ، لكن بشرط ان تصاغ القوانين الاجتماعية بطريقة تسمح باختبارها ونقدها، مما يجعلها قابلة للتفنيد أو الإلغاء إذا ظهرت أدلة مضادة لها.

2-1-5- دقة التنبؤ:

يرى معارضو تطبيق المنهج التجريبي أنه لا سبيل لنا الى التنبؤ الدقيق في العلوم الاجتماعية، لأن المنطق الذي تحدث بموجبه الظواهر الاجتماعية لا يساعدنا إلا نادرا على التنبؤ الدقيق. ولا يعارض كارل بوبر هذا الطرح ويؤكد أن هذا لا يعد سمةً خاصة بالعلوم الاجتماعية بمفردها، وإنما تنسحب كذلك على العلوم الطبيعية، التي كثيرًا ما تعجز عن تحقيق تنبؤات دقيقة. مثل علم الأرصاد الجوية وعلم فلك (بوبر، 1992، صفحة 143).وهذا حال العلوم المعتمدة على المشاهدة والرصد. مع ذلك، فإن استحالة التنبؤ الدقيق في العلوم الاجتماعية ليس مبررا لإنكار التنبؤ فيها بشكل مطلق، لأن الإقرار بذلك سيفرغها من مضمونها العلمي. لكن في الآن ذاته نجده يرفض وبشدة فكرة القوانين التاريخية الحتمية التي تدّعي التنبؤ الدقيق بمسار المستقبل مثلما هو الحال في النظرية الماركسية. فبوبر يقول «بإمكان التنبؤ الاجتماعي... عن طريق التنبؤ بأن أمورا معينة سوف تحدث ان تحققت شروط معينة... ويدحض امكان التنبؤ بالتطورات التاريخية » (بوبر، 1992، صفحة 8) .اذ يعتبر أن التنبؤ يظل ممكنًا في العلوم الاجتماعية، بشرط أن يكون تنبؤا جزئيا أو احتماليا ويستند إلى منهجية علمية ونقدية صارمة بشكل يجعله دوما قابلا للاختبار والتفنيد حتى لا تستفحل الدغماتية في هذا النوع من العلوم.

2-2- نقد بوبر للنزعة التاريخانية الوضعية المؤيدة للمنهج التجريبي:

2-2-1-التنبؤ والنبوءة prédiction et prophétie

يرى بوبر أن أنصار النزعة التاريخانية الوضعية يميلون إلى النبوءة التاريخية أي التنبؤ بمستقبل التطورات الاجتماعية والأنظمة السياسية. يميز بوبر بوضوح بين "النبوءة" و"التنبؤ"، إذ يعتبرهما مفهومين مختلفين تمامًا. ولتوضيح هذا الفرق، يطرح مثالًا بسيطًا: ففي حالة النبوءة، قد نتوقع حدوث إعصار شديد، بينما في حالة التنبؤ، قد نتوقع أن الملجأ الذي يُشيَّد للوقاية من الإعصار سيصمد إذا بني بالإسمنت المسلح، أو إذا بني حائطه من الجهة الجنوبية. ففي الحالة الأولى نتنبأ بحادث حتمي، لا يمكن منعه. وهذا ما نسميه نبوءة. أما في الحالة الثانية فيمكن وصفها بالتنبؤات التكنولوجية وهي تدابير والاحتياطات الاحترازية التي نتخذها أساسا في التخطيط والأعمال الهندسية لتحقيق نتائج معينة. وتبقى دوما ممكنة واحتمالية. وأغلب تنبؤات العلوم الطبيعية من هذا النوع (بوبر، 1992، الصفحات 58-59).

يرى التاريخانيون أن من واجب علماء الاجتماع دراسة الاتجاهات التي تتغير وفقها البنى الاجتماعية والبحث عن العلل الكامنة وراء هذه التحولات، وذلك لفهم آلية عمل القوى المحركة للتغير الاجتماعي من أجل صياغة القوانين العامة للتطور الاجتماعي لاستنباط نبوءات تساعد الناس على الاستعداد لاستقبال التغيرات الوشيكة الوقوع. غير أن بوبر يرفض فكرة النبوءات التاريخانية لأنها مجرد ادعاءات تفتقر إلى الأسس العلمية كونها غير قابلة للتكذيب مما يجعلها تتعارض مع طبيعة المعرفة الإنسانية القابلة للخطأ. فهذه النبوءات تقوم على مبدأ الحتمية الذي يفرض مصير محتوم لا مفر منها مما يُعطل دور الفاعلية الإنسانية (بوبر، 1992، الصفحات 59-60).

2-2-2- الحتمية التاريخية

يرى بوبر أن المذهب التاريخاني الوضعي يقوم على فكرة مفادها أن المجتمع يخضع بالضرورة للتغير، لكنه يسير ضمن مسار محدد سلفا لا يمكن الحياد عنه، ويمر بمراحل مُحددة تحكمها ضرورة صارمة لا تلين. ويتجسد هذا التصور بوضوح في فكر كارل ماركس الذي يفترض إن ما تم اكتشاف القوانين الاجتماعية التي تحكم تطور مجتمع معين وحددت حركته، فلا يمكن تجاوز المراحل المحددة لتطوره أو حذفها. يرى بوبر ان هذا الرأي يعبّر تعبيرا بارعا عن موقف التاريخانيين وإن كانوا لا يقولون بالتواكل والقدرية بمعناها الصحيح، لكنهم يرفضون كل محاولة تهدف الى تغيير التطورات المستقبلية. فحسب التاريخاني يمكن فقط تفسير التطور الاجتماعي ولكن لا أحد يمكنه أن يغيّره (بوبر، 1992، الصفحات 65-66). «اذ يعتبر خضوعنا لقوانين التطور كخضوعنا لقانون الجاذبية، أمر لا مناص منه» (بوبر، 1992، صفحة 68) . فاذا كنا لا نرضى عن الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية القائمة ،فإن السبب في نظر التاريخاني يعود إلى جهلنا بالقوانين التي تحكم هذا مسارها التاريخي . وهكذا يكرّس المذهب التاريخاني مبدأ الحتمية التاريخية، الذي هو شكلاً من أشكال القدرية أو بتعبير بوبر « نوع فريد من القدرية» (بوبر، 1992، صفحة 66) .

2-2-3: اليقين:

رفض بوبر مبدأ الحتمية سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعيـــة، لأنه يُعزز فكرة اليقيـــن المطلق، فبوبر لا يعترف أصلا بوجـــود معرفة إنسانية معصومة من الخطأ. (Popper, 1998, p. 21) . ويرى أن البشر لا يمكنهم أن يملكوا المعرفة اليقينية، ولقد أدرك الإغريق ذلك من قبل وقـــالوا:« إن الآلهة هي التي تملك المعرفـــة اليقينية، أما البشـــر فلا يملكـون إلا الآراء (doxa). (Popper, 1998, p. 156). فغالبا ما يقال إن المستقبل يشبه الماضي حتى لا تعدّل قوانين الطبيعة، إلى حد يصبح الحديث عنها يفهم منه نظام ثابت لا ينتابه تغيير. يرى **بوبر** أنه إذا كان هذا هو مفهوم القانون، فعلينا أن نتوقف فورا عن استخدامه. مؤكدا أننا إذا بقينا نبحث عن القوانين الثابتة، فهذا يغذي الأمل بوجودها، ويزيد من الاعتقاد بأزليتها. وهذا ما يؤدي إلى فشل جميع محاولات دحضها أو تعديلها (Popper, 2006., p. 94) هو ما يتعارض مع رؤيته النقدية التي تُؤمن بأن العلم لم ولن يبلغ إلى الحقيقة، بل هو في مسار دائم من التقصي والتقويم بهدف الاقتراب منها.

تبعا لموقف **بوبر** لا يمكننا على الاطلاق أن نؤسس صدق نظرية علمية بشكل نهائي دون وجود احتمال للخطأ، فهو ينتمي إلى مذهب اللاعصمة أو اللامعصومية (le faillibilisme) الذي معناه استحالة العصمة من الخطأ، والذي أسسه الفيلسوف الأمريكي **شارلز بيرس** .Charles Sanders Pierce (1839-1914) الذي يرى أن معارفنا لا يجب أن تكون مبنية على اليقين ، لأننا نغيّر منها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. كما لا يمكننا أبدا الجزم بصدقها لأنها غير معصومة من الخطأ. وجاء مذهب اللاعصمة موقفا وسطا بين موقفين متطرفين هما: الموقف الدوغماتي الوثوقي والموقف الارتيابي الشكي (راسل، 1983، صفحة 242،243).فالعلوم عند بوبر ليس منظومة من النظريات الصادقة والتي غايتها الوصول إلى اليقين. لأنه لو تحقق اليقين، لتوقّف التقدّم العلمي، وتوقّف معه البحث ذاته.

2-2-4- الهندسة الاجتماعية اليوتوبية:

تعني الهندسة الاجتماعية تخطيط النظم بقصد التحكم في مسار التطورات الاجتماعية أو تسريع وتيرتها. يتبنى الاتجاه التاريخاني الوضعي نموذج الهندسة الاجتماعية الكلية أين توضع خططا تستهدف إحداث تغيّر شامل وعميق في بنية المجتمع، وفق نموذج مثالي وذلك باستحداث نظم جديدة وفق خطة مصممة بدقة. يرى بوبر أن هذه البرامج التي" ترمي الى هندسة المجتمع تصح تسميتها بالهندسة الكلية النزعة أو الهندسة اليوتوبية" (بوبر، 1992، صفحة 82). وهي غالبًا ما تنبع من فلسفات تزعم امتلاكها لقوانين حتمية تحكم مسار التاريخ، كما هو الحال في التصورات الأفلاطونية الهيجلية أو في النظرية الماركسية. لكن هذه المقاربة لا يمكن الأخذ بها في نظر بوبر. لكن هذه المقاربة لا يمكن الأخذ بها في نظر بوبر، لأن هندستهم الكلية ستبقى مستحيلة التحقيق وستظل حلما يوتوبيا(utopique) . فالهندسة الاجتماعية اليوتوبية لا تهتم بالنتائج الفعلية، بل بما يجب أن يكون. فنجد المهندس الكلي لا يهتم بالآثار المترتبة عن العامل الإنساني بل يجعل هذا الأخير في خدمة مشروعه، ويحاول التحكم في العامل الإنساني نفسه، ويعمل على توسيع نطاق برنامجه بحيث لا

يشمل فقط تغيير المجتمع وفقا لخطته المرسومة، بل يشمل تغيير الانسان بعينه. فالمهندس الكلي بدلا أن يضع برنامجا يهدف الى **بناء مجتمع يلائم جميع الناس رجالا ونساء... انما يطلب من هؤلاء الرجال والنساء ان يلائموا مجتمعه الجديد** . هذا النوع من التفكير يقود الى الأنظمة الدكتاتورية التي تلجأ الى القوة والاستبداد لتحقيق أهدافها. يعتبر بوبر هذه المشاريع الكلية خطيرة ومنفصلة عن الواقع، لأنها تقوم على وهم الكمال والمعرفة المطلقة. فالنظم السياسية والاجتماعية يجب أن تبنى على أساس منهجي يشبه منهج العلم، قائم على مبدأ المحاولة والخطأ، لا على افتراضات يقينية مُطلقة. ويؤكد أن المشاريع الشمولية تفتقر إلى إمكانية التحقق من نتائجها، فلا يمكن اختبار نجاحها أو فشلها. وبما أن قابلية الاختبار شرط أساسي في أي منهج علمي، وهذه المشاريع لا تستوفيه وبالتالي لا يمكن اعتبارها علمية، وعليه فالاتجاه الكلي الشمولي يتعارض كليا مع الموقف العلمي السليم (بوبر، 1992، صفحة 85). بعد ان رفضه بوبر **نادى بالهندسة الاجتماعية الجزئية. فما معناها؟**

يستخدم بوبر الهندسة الاجتماعية الجزئية للدلالة على التطبيق العملي لنتائج التكنولوجيا الجزئية. ويرى ان الهندسة الاجتماعية الجزئية تشبه الهندسة الفزيقية كونها تعتبر الغايات خارجة عن نطاقها، وإن بحثت في الغايات فذلك للنظر إذا ما كانت ممكنة التحقيق أم لا. فهي تختلف عن المذهب التاريخاني الذي يعتبر غايات الأفعال الإنسانية متوقفة على القوى التاريخية وداخلة في نطاقها. فاذا كانت مهمة المهندس الفيزيقي هو تصميم الآلات أو تجديدها أو اصلاحها، فإن مهمة المهندس الاجتماعي الجزئي هو تصميم النظم الاجتماعية الجديدة واصلاح النظم الموجودة من قبل. والنظم تستعمل بمعنى واسع قد تدل على مؤسسة أو مدرسة أو محكمة أو كنيسة...الخ. إن المهندس الجزئي يدرك ان القليل من النظم الاجتماعية تم تصميمها عن وعي أما غالبيتها فهي نتائج عفوية للأفعال الإنسانية. رغم ذلك فعلى المهندس الاجتماعي ان يوظفها باعتبارها وسائل لتحقيق غايات معينة، وأن ينظر اليها كآلات (لا كائنات عضوية) لابد من تشغيلها -هذا لا يعني أنه يغفل عن الفوارق بين هذه النظم والآلات الفيزيقية بل يدركه تمام الادراك- فينتهي في الأخير الى صياغة نتائجه على شكل فروض ويضعها في صيغة تكنولوجية تماما كالقوانين الطبيعية حتى يسهل اختبارها (بوبر، 1992، صفحة 91).

يتميّز المهندس الجزئي- على خلاف المهندس الكلي- باتباعه نهجا تدريجيًا بإجراء تعديلات جزئية، ثم يراقب آثارها، ويعيد ضبطها باستمرار، في رحلة دؤوبة نحو التحسين. ويشبّه بوبر المهندس الجزئي بسقراط الذي يعلم أنه لا يعلم إلا القليل، لكن يعرف فقط أن اخطاءنا هي سبيلنا الى المعرفة. يسير هذا المهندس في طريق مشروعه خطوة خطوة، حيث ويصحح الأخطاء عند ظهورها ويقارن النتائج التي يتوقعها مع النتائج المحققة بالفعل، ولكن عينه على الدوام على النتائج التي لا يرغب فيها باعتبارها جزءًا مهما لا يمكن تجاهله. ان مثل هذا الترقيع الجزئي قد لا يتفق مع ذوي النزعة الكلية في هندسة المجتمع التي تهدف الى إعادة تركيب المجتمع برمته وفقا خطة شاملة محددة سلفا. ان الهندسة الكلية مستحيلة التطبيق عمليا. اذ كلما اتسع نطاق التغيرات الكلية التي يحاول المهندس

الكلي أن يجربها، زاد حجم النتائج غير المرغوب فيها والتي لم يضعها في الحسبان، مما يؤدي به الى اتخاذ قرارات ارتجالية غير مخطط لها. فالفارق بين الهندستين هو فارق في درجة الحيطة والحذر في مواجهة الأمور المفاجئة التي لا محيص عنها (بوبر، 1992، الصفحات 84-82). فالهندسة الجزئية التي تعتمد على الترقيع الجزئي المحايث للتحليل النقدي، ويرى فيها بوبر السبيل الأكثر فعالية لتحقيق نتائج عملية في مجال العلوم الاجتماعية.

إن الفرق بين الاتجاه الكلي والاتجاه الجزئي هو ان المهندس الجزئي يعمل على حل مشكلاته الاجتماعية بشكل تدريجي لا ثوري، ويصلح ما يمكنه إصلاحه، وكل تقدم يحرزه يعد نجاحا. أما المهندس الكلي فعاجز عن ذلك لأنه قد وعد منذ البداية بإعادة تشكيل المجتمع من جذروه. لكنه غفل عن حقيقة مهمة هو أن للنظم الاجتماعية حدودًا لا يمكن تجاوزها، وأن السيطرة الكاملة عليها بشكل مطلق أمر غير ممكن (بوبر، 1992، صفحة 84،85).. بعد ان رفض بوبر الهندسة الكلية التي تكرس الأنظمة الشمولية نزل بالهندسة الجزيبة كبديل عنها. هذا البديل أساسه الإصلاح المتدرج الذي يؤسس لما يسميه بوبر":المجتمع المفتوح" وهو المجتمع القائم على النقد والحوار واحترام الحريات الفردية. والتنوع في المجتمع، والمعادي للأطر المغلقة والفكر الوثوقي الذي يؤدي عقم العقل وشلل الابداع.

3-المنهج البوبري في العلوم الاجتماعية

3-1-وحدة المنهج :

بعد أن نقد كارل بوبر أطروحات المذهب التاريخاني سواء المعارضة أو المؤيدة لتطبيق المنهج التجريبي على العلوم الاجتماعية، حاول فكّ النزاع القائم بينهما، فاقترح مذهبا يقول بوحدة المنهج، ويرى أنّ العلوم تستخدم منهجا واحدا سواء كانت طبيعية أو اجتماعية ، وهذا لا يعني انه ينفي وجود فوارق بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية، بل مثل هذه الفوارق هو أمر طبيعي ومشروع،. بل إنها قائمة حتى داخل فروع العلوم الطبيعية نفسها (بوبر، 1959، صفحة 159). فبوبر لا يتردد في اقرار وجود تماثل بين مناهج العلوم الاجتماعية والمناهج الطبيعية ويقول في هذا الصدد " لست أرى سببا يمنعنا من استخدام هذا التماثل[في المنهج] مادام فيه فائدة لنا ، مع ادراكنا بأن بعض الناس اساءوا استخدامه و اخطأوا في تصوره الى حد مشين" (بوبر، 1992، صفحة 77) وذلك عندما اعتبروه استقرائيا .

يعترف بوبر أنه يوافق بعض الاستقرائيين أمثال **جون ستوارت ميل وأوغست كونت** وعلى فكرتهما المتعلقة بملاءمة المنهج التجريبي للعلوم الاجتماعية قائلا: «"إنّ المنهج الذي وصفناه الآن هو المنهج الذي يجب علينا إتباعه في بحثنا... عن قوانين تقدم المجتمع، ومن الآن فصاعدا لن يساعدنا هذا المنهج فقط على أن ننفذ بأبصارنا إلى المستقبل البعيد لتاريخ الجنس البشري الإنساني، بل إنه سوف يعيّن لنا أيضاً الوسائل الصناعية التي يمكن استخدامها... للإسراع بالتقدم الطبيعي مادام فيه منفعة لنا... فمن الواضح أنّ **ميل** يسعى هو الآخر إلى الوصول إلى منهج يكون متجاوزا لكل الفوارق

الموجودة بين مختلف العلوم، ليس فقط تحقيق التنبؤ بالمستقبل، بل تحقيق التقدم الطبيعي» (بوبر، 1959، صفحة 159) . أي ان بوبر يوافق كونت وميل على أن المناهج المتبعة في هذين الميدانين هي في الأساس واحدة لكن يخالفهما في طبيعتها حيث يقول « ما افهمه من هذه المناهج غير ما فهماه منها» (بوبر، 1992، صفحة 136) **فما طبيعة هذا المنهج التجريبي الذي يقترحه بوبر؟**

2-3- طبيعة المنهج البوبري:

يرفض بوبر ان يكون المنهج التجريبي الذي سنطبقه على العلوم الاجتماعية من طبيعة استقرائية كما يعتقد التاريخانيون لأن الاستقراء قد قوضه وأظهر زيفه في أول مؤلف له منطق الكشف العلمي أين بيّن أن الاستدلالات الاستقرائية لا يمكن تسويغها لا بالمنطق ولا بالتجربة. وينتهي الى ان الاستقراء لا وجود له في أي علم بل هو مجرد اسطورة من صنع القائلين به. إن المنهج الذي يقترحه بوبر كبديل للاستقراء هو المنهج الفرضي الاستنباطي ويرى انه « هو منهج العلم، والنقد، ومنهج المحاولة، والخطأ حيث يتم اقتراح فروض جريئة، وتعريضها لأعنف نقد ممكن، كي نميّز مواطن ومواضع الخطأ والصواب» (بوبر، 1959، صفحة 160). ما دام أنّ المناهج المتبعة في المجالين الطبيعي والاجتماعي هي واحدة، فهذه المناهج تعود كلها حسب بوبر الى المنهج الاستنباطي الفرضي، وفيه توضع القضايا دائما على شكل فروض مؤقتة، ويتم اختبارها ، وسيقع الاختيار على الفرض الذي يمثل قانونا كلياً يستوفي جميع الشروط، قصد التنبؤ به، ثم يواجه بالنبأ، فإذا كان النبأ موافقاً لما افترضناه فهو تأييد وتعزيز للفرض الذي نريد اختباره ولكن دون ان يكون برهانا قاطعا على صدقه. وإذا كان النبأ الذي حدث عكس ما تنبأنا به فهو تفنيد وتكذيب للفرض (بوبر، 1959، صفحة 161). أي نلغي تلك الفروض التي لا تستطيع التصدي للاختبارات، ونبقي على التي صمدت إزاءها، فتنال بذلك درجة من التعزيز، لكن دون الجزم بصدقها، وما يمكننا قوله فقط إنها أفضل النظريات المتوفرة لحد الآن، لأن كل تعزيز سيظل نسبيا ومؤقتا. وهكذا تنهار أيقونة اليقين المطلق، إحدى العقبات التي كانت تقف حجر عثرة امام تقدم الفكر.

يؤكد **بوبر** أن جميع نظرياتنا العلمية والاجتماعية هي مجرد افتراضات حدسية وتخمينات مفتوحة دوما للاختبار. إن لعبة العلم لا نهاية لها من حيث المبدأ، فالذي يقرر في يوم ما أن النظريات العلمية والاجتماعية لا تستدعي اختبار آخر لاحقا، ويعتبرها قضايا محققة بصورة نهائية وتفسّر كل شيء، يستبعد من اللعبة (Popper, 1973, p. 51). فلا نظرية تحوي المعرفة المعصومة من الخطأ، بل جميع نظرياتنا قابلة للتخطئة، وبحذف الخطأ نقترب أكثر فأكثر من الحقيقة. إن النظريات العلمية والاجتماعية هي أدوات ووسائل مفيدة لتفسير الواقع، فهي النظارات التي نرى من خلالها العالم، وما نعدّه واقعا هو ذلك العالم الذي تقدّمه أفضل نظرياتنا. لكن لا يمكن للعلم أن يكشف عن الحقيقة الكاملة المطلقة، فهذه الأخيرة لم تكن يوما ما مطلبا للعلم، بل هدف العلم هو محاولة الاقتراب من الحقيقة عن طريق سعيه الدؤوب إلى حل مشكلات العالم.

3-3- الصياغة التكنولوجية للقوانين الاجتماعية

يؤكد كارل بوبر على وجود تماثل أساسي بين القوانين الطبيعية والقوانين التي تنظّم الظواهر الاجتماعية، إذ إن كلا النوعين من القوانين يُعد في نظره بمثابة فروض قابلة للاختبار وليست حقائقا نهائية. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة القوانين الاجتماعية على نمط القوانين الطبيعية. ان الصورة التكنولوجية لقوانين الطبيعة تتضمن نوعا من المنع. وتوضع في صياغة تأخذ طابعًا سلبيًا أو تحريميًا، إذ تُعبّر عن استحالة وقوع بعض الأحداث، أي أنها تحدد ما لا يمكن أن يحدث مثل: " لا يمكنك ان تحمل الماء في مصفاة" أو " لا يمكنك ان تبني ألة دائمة الحركة". وإذا نقلنا هذه الصياغة الى العلوم الاجتماعية فيمكن التعبير عنها بالصورة الآتية: " لا يمكنك ان تحقق كذا وكذا من النتائج" أو بالأحرى يمكن التعبير عنه على هذا النحو : "لا يمكنك ان تحقق كذا وكذا من الغايات دون أن يحدث كذا وكذا من النتائج المترتبة عنه" . ومن الأمثلة على القوانين الاجتماعية في المجال الاقتصادي" لا يمكن ان تحقق العمالة الكاملة دون ان يتسبب ذلك في حدوث التضخم". أما في الميدان السياسي: " لا يمكنك ان تستجد اصلاحا سياسيا دون ان تزيد من القوى المعارضة". والنتيجة التكنولوجية هي ان على عالم الاجتماع ألا يسعى إلى تأييد الفروض أو البحث عمّا يوافقها ،بل عليه أن يركز ما يمكن أن يفندها. (بوبر، 1992، صفحة 79،78) يُعبّر بوبر عن هذا الموقف بوضوح اكبر بقوله« إن الذي يمنح قيمة علمية لنظرية أو قضية هو قدرتها على إلغاء أو إقصاء بعض الأحداث الممكنة، فكلما كانت النظرية تمنع أكثر كلما قدّمت معلومات أكثر» (Popper, 1986, p. 53) .إن تطور العلوم الاجتماعية على غرار العلوم الطبيعية هي نتيجة للمحاولات والاقتراحات الهادفة الى معالجة المشكلات وتحقيق الإصلاح الاجتماعي. بغرض التحقق من أن هذه المحاولات كالاقتراحات الإدارية أو السياسية أو الاقتصادية ستُفضي بالفعل إلى النتائج المرجوّة مع أخذ النتائج غير المرغوبة دوما بعين الاعتبار.

إن الصياغة التكنولوجية للقوانين الاجتماعية على صورة القوانين الطبيعية يعطيها دلالة تكنولوجية وتضفي عليها طابعًا علميا عمليًا، وتُسهِم في بلورة وتأسيس ما يُطلق عليه بوبر **علم اجتماع تكنولوجي**. يعنى هذا العلم بدراسة القوانين العامة التي تحكم الحياة الاجتماعية بغية الكشف عن العوامل الفعلية التي يمكن أن تسهم في في اصلاح النظم الاجتماعية. تكمن الغاية الأساسية من هذا العلم في تزويدنا بأدوات معرفية وعملية تُعيننا على تجنّب الوقوع في بعض النظريات اليوتوبية البعيدة عن الواقع. بعد أن رفض بوبر الرؤية التاريخانية للعلوم الاجتماعية دعا الى هذا التوجه التكنولوجي في علم الاجتماع، فرغم انه مناهض للمذهب التاريخاني ولكنه لا يرفض التاريخ في حد ذاته بل يستعين به، حيث يوظف التجربة التاريخية بوصفها مصدرا للمعلومة المعرفية وباعتبارها أداة لفهم الواقع الاجتماعي، لكن دون السعي إلى استخراج قوانين حتمية لتطوّر المجتمعات، كما يفعل التاريخانيون (بوبر، 1992، صفحة 60).

3-4- المنهج الصفري :

اقترح بوبر استراتيجية تحليلية في إطار محاولته إضفاء طابع علمي على دراسة الظواهر الاجتماعية سمّاها المنهج الصفري (méthode- zéro). يعرّف بوبر هذا المنهج قائلا: « أعني بذلك منهج

تركيب النماذج بناء على افتراضنا المعقولية التامة... من جانب كل الافراد الذين يحتويهم موقف معين. ثم نقدر انحراف السلوك الفعلي لهؤلاء الافراد عن سلوك النموذج باعتبار هذا الأخير احداثيا قيمته صفر. من أمثلة هذا المنهج المقارنة بين سلوك الناس الفعلي (الخاضع مثلا لتأثير الأحكام السابقة الموروثة وما الى ذلك) وبين السلوك النموذجي الذي نتوقعه بناء على منطق الاختيار البحت [بشكل عقلاني خالص]» (بوبر، 1992، صفحة 145). أي ان هذا المنهج الصفري هو طريقة تحليلية مقارنة تقوم على بناء نموذج عقلاني مثالي للسلوك يُعتبر نقطة مرجعية ذات قيمة صفرية(0) ، ثم نقيس مدى انحراف السلوك الفعلي الواقعي عنه. وقد استوحى بوبر هذا المنهج من الرياضيات أو الفيزياء وذلك عندما نضع نقطة الصفر كمرجع ثابت، ونقيس المسافة أو الانحراف عنها. إن الهدف من هذا المنهج هو مساعدة الباحث في العلوم الاجتماعية على فهم أسباب انحراف الناس عن التصرف العقلاني والكشف عن العوامل المتحكمة في سلوكهم الاجتماعي. سنحاول توضيح ذلك من خلال عملية تصويت المواطنين في الانتخابات بتطبيق المنهج الصفري.

المرحلة الأولى – وضع النموذج العقلاني: وهو السلوك النموذجي المثالي: يجب على المواطن أن يصوّت للبرامج التي تخدم مصلحة المجتمع. هذا هو السلوك العقلاني والذي يمثّل في منهج بوبر "النقطة صفر" التي نقيس عليها كل شيء.

المرحلة الثانية- ملاحظة السلوك الفعلي: ويمثل تصويت المواطنين في الانتخابات. فنجد ان البعض يصوّت بناء على الطائفية أو القبيلة أو الجهوية. أو قد يصوّت بطريقة ترضي محيطه الاجتماعي، لا قناعاته الشخصية. والبعض الآخر يتأثر بـ خطابات شعبوية أو دينية أو يُصوّت بدافع الولاء الحزبي الأعمى دون الاطلاع على البرامج الانتخابية.

المرحلة الثالثة-قياس الانحراف :وهو قياس مدى انحراف الناس عن النموذج العقلاني الحكيم.

المرحلة الرابعة– تحليل النتائج: في هذه المرحلة يأتي دور عالم الاجتماع ليقدم التحليل العلمي والاجتماعي، فيبحث عن أسباب اختلاف السلوك الفعلي عن السلوك العقلاني. ولماذا لا يصوّت المواطن بطريقة عقلانية؟ على عالم الاجتماع أن بجد تفسيرا لهذا الانحراف، ويكشف عن العوامل المؤثرة في الأفراد مما يجعل قراراتهم غير عقلانية، فقد يكون ذلك تحت تأثير الثقافة، القيم، العادات، التقاليد، البيئة الاجتماعية...الخ . هذا المنهج الصفري البوبري يرتبط بمحاولته جعل العلوم الاجتماعية أكثر دقة وفهما للسلوك الاجتماعي. إنه منهج نقدي وليس وصفي، غرضه تحليل الواقع وفهمه.

4- الماركسية والتحليل النفسي وعلم النفس الفردي وأسباب فقدانها للعلمية:

يعترف **بوبر** أن الأمر الذي أوحى إليه مبدأ التكذيب كمعيار للعلمية هو ذلك التباين الشديد بين الماركسية والفرويدية وعلم النفس الفردي لألفرد **أدلر** من جهة ونظرية اينشتين من جهة أخرى. وأدرك الأهمية الموضوعية لمعياره في التمييز، حين وجد ملاذا ثمينا لتوضيحه من خلال الاختلاف الكبير في طبيعة هذه العلوم. ويؤكد ذلك بقوله:« من الضروري أن أشير إلى الجو الذي أدى إلى نشأته

[مبدأ التكذيب]. من الأسباب التي ألهمتني بصياغته هي ... بعض النظريات التي أثارت اهتمامي. والنظرية الأكثر أهمية بلا منازع كانت نسبية اينشتاين والنظريات الثلاث الأخرى المتمثلة في نظرية التاريخ **لماركس**، ونظرية التحليل النفسي **لفرويد**، وعلم النفس الفردي لألفرد **أدلر**. هذه النظريات كانت موضوع نقاشات واسعة في الوسط الطلابي في ذلك العصر» (Popper, 2006., p. 60). فتساءل بوبر أين أو متى تكون الماركسية والتحليل النفسي وعلم النفس الفردي نظريات غير مرضية؟ وفيم تختلف عن النظريات الأصيلة كنظرية نيوتن أو اينشتاين؟

تساءل **بوبر** عن الغائب في هذه النظريات والحاضر في النظريات العلمية الأصيلة. كان دافعه من هذا السؤال هو البحث عن معيار حاسم يميّز النسق العلمي عن غيره. ولاحظ أن نظرية التاريخ **لماركس(1818-1883)** Karl Marx، ونظرية التحليل النفسي **لفرويد (1939-1856) Sigmund Freud**، وعلم النفس الفردي **لألفرد أدلر** (1870-1937)**Alfred Adler** كلّها تدّعي العلميّة، وهي في الحقيقة « تشبه الأساطير القديمة أكثر من العلم، وتشبه التنجيم أكثر من علم الفلك » (Popper, 2006., p. 61). فكان جوابه أن النظرية العلمية الحقيقية هي التي لديها القدرة على تقديم تنبؤات قابلة للتكذيب. فالعالم البريطاني **آرثر أدنجتون(1882-1944)** Arthur Eddington حاول تكذيب نظرية اينشتاين أثناء ظاهرة كسوف الشمس (مصطفى، 2000، صفحة 40،41) ، لكنها صمدت أمام جميع الاختبارات، فلو فشلت مرّة واحدة لدحضت النظرية برمتها. في حين ترى الماركسية والفرويدية والأدلرية أن كل الوقائع والأحداث هي تحقيقات وتأييدات لها، وذلك بسبب تبنيها مبدأ التحقق الذي يضمن لها قوّة تفسيرية لكل شيء. فرفضها **بوبر** واعتبرها علوما زائفة، فالتأييد وحده لا يكفي لتأسيس الصدق. إن نظرية **نيوتن** مثلا قد حظيت بتأييد لا حصر له، غير أنها تعرّضت للتفنيد عندما أظهرت الملاحظات الفلكية المتعلقة بشذوذ حركة كوكب عطارد نتائج تتعارض مع توقعاتها، ففسحت المجال لظهور نظرية منافسة لها هي نظرية **اينشتاين**.

إن أنصار **ماركس وفرويد وأدلر** يؤمنون ايمانا راسخا بالقدرة التفسيرية الخارقة لنظرياتهم. أيا كانت الوقائع فتأتي دائما مؤكّدة لها. ولا ماركسي يمكنه ان يفتح الجريدة دون أن يجد في كل صفحة وقائع تؤكد تفسيره للتاريخ. والمحللون النفسانيون يصرّون على أن نظرياتهم تتحقق باستمرار من خلال الملاحظات العيادية. والشيء ذاته يصدق على نظرية **أدلر** التي ترى في كل سلوك اثباتا جديدا لنظرية المشاعر الدونية (Popper, 2006., pp. 61,62). يؤكد **بوبر** أن كل حالة يمكن تصورها إلاّ وتجد لها تفسيرا في إطار النظرية الأدلرية والفرويدية. يوضّح ذلك بمثالين مختلفين في السلوك: رجل يدفع بطفل الى البحر قصد إغراقه، وآخر يضّحي بنفسه لأجل إنقاذه. فسّرت النظريتان الحالتين بسهولة متماثلة. فالرجل الأول حسب فرويد يعاني من الكبت، ومصاب بإحدى عناصر عقدة أوديب، أما الرجل الثاني يعاني من شعور التعالي بالنجاح. أما **أدلر** يرى أن الرجل الأول يعاني من المشاعر الدونية والتي ولّدت الجرأة على ارتكاب الجريمة، أما الثاني فيعاني أيضا من المشاعر الدونية لكن خلقت لديه قوة على إنقاذ الطفل. لا يوجد سلوك إنساني

لا تفسّره هذه النظرية أو تلك، وهذا ما يمثل في عيون المعجبين **بفرويد وأدلر** الحجة المقنعة على نظرياتهم. لكن في الواقع هو موطن ضعف، وقصور، وشك في منزلتها العلمية. (Popper, 2006., pp. 61-63) .

يرى **بوبر** أن كل من يريد أن تكون نظريته علمية، فيجب ان تكون مثل نظرية اينشتاين تجيب عن السؤال التالي: ما هي الحالات التي تكون فيها النظرية غير مؤيدة؟ أو بصيغة أخرى هل توجد وقائع يمكنها أن تفند أو تكذب النظرية؟ اندهش **بوبر** من الماركسيين والنفسانيين باختلاف انتماءاتهم بادعائهم القدرة على تأويل كل واقعة، واعتبارها تأييدا لنظرياتهم. هُم على خلاف اينشتاين الذي كان يبحث عن تجارب حاسمة من شأنها أن تكذب نظريته، لأنه يدرك أن النتائج الموجبة ليس بوسعها أن تؤسس صدقها، بل تناقض واحد يمكنه أن يقعدها. فجاء موقفه مخالفا تماما للموقف الدغماتي. فالموقف العلمي هو موقف نقدي لا يبحث عن الاثبـــات والتحقيـــق، وانما عن الدحض والتفنيـــد (Popper, 1986, p. 49). لأنّه من السهل الحصول على حالات تؤيّد وتحقق النظريّة، في حين الأمر المهم الذي يجب ألا نغفل عنه هو البحث حالات أخرى مكذبة لها، فهي التي تقرر مصير النظرية ومكانتها العلمية.

يذهب **بوبر** إلى أن التنبؤات التي قدّمها **ماركس** عن الثورة الاجتماعية القادمة كان من الممكن اختبارها، وبالفعل قد تم تكذيبها. لكن بدلا من قبول هذا التفنيد، قام أنصار ماركس بإعادة تأويل الأدلة التجريبية بطريقة تجعلها تتوافق مع النظرية، فأخرجوها من دائرة العلم، وجعلوا من تنبؤاتهم نبوءات صادقة صدقا مطلقا. أما بشأن النظريتين النفسانيتين السابقتين فيستحيل اختبارهما أو تفنيدهما، لأنه لا يوجد أي سلوك إنساني يمكن أن يناقضهما. إن النظرية التحليلية تدرس الوقائع وتؤوّلها بطريقة أسطورية. رغم أنها تتضمن توجيهات سيكولوجية مهمة، لكنها وضعت في صيغ لا تسمح لنا باختبارها، وذلك لطبيعة بنيتها المنطقية الملتوية والملتبسة مما يجعلها محصنة من التكذيب، فتأتي مؤيَّدة دائما. (Popper, 2006., pp. 66-68) .لذا يَعتبر كل هذه النظريات علوما زائفة.

يؤكد **بوبر** أن من صفات العلم الأصيل أن يكون قابلا للتكذيب(falsifiable). في حين هذه النظريات الثلاث تنتحل صفة العلم وهي علوم زائفة (Pseudosciences)، لأن جميع العلوم الحقيقية تقصي وتمنع بعض الوقائع من الحدوث، لكن الماركسية و الفرويدية والأدلرية لا تمنع شيئا بل مساوقة لكل الظواهر دون استثناء. فهي تفسر كل شيء دون أن تتعثر، فهي أساطير لا مكان لها في ساحة العلم وتاريخه.

خاتمة:

كان بوبر في طليعة فلاسفة العلم المتمردين على النزعة التاريخانية ومنهجها. فكان ضد الاعتقاد الذي كرسّه الفكر الوضعي الذي مفاده أن العلوم الاجتماعية يمكن اخضاعها للمنهج التجريبي الاستقرائي. كما كان معارضا لذلك التيار اللاوضعي الذي يؤكد على استحالة تطبيق منهج التجريبي على العلوم الاجتماعية لخصوصية الظاهرة الإنسانية. وبعد اظهار فشل هذين التصورين

في الاحاطة بالظاهرة الاجتماعية نزل بمنهج لا يخرج عن نطاق فلسفته العامة وهو منهجه الاستنباطي منهج التكذيب كمنهج موحد بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

كاند كارل بوبر من أبرز فلاسفة العلم الذين تصدّوا للنزعة التاريخانية ومنهجها، حيث رفض الطرح الذي تبنّاه الاتجاه الوضعي القائل بإمكانية إخضاع العلوم الاجتماعية للمنهج التجريبي الاستقرائي. كما عارض في المقابل الاتجاه اللاوضعي الذي يرى أن خصوصية الظاهرة الإنسانية تحول دون تطبيق المنهج التجريبي عليها، مما يجعل من الفهم، لا التفسير الأداة الأنسب لدراسة هذه الظواهر. وبعد أن بيّن قصور كلا الاتجاهين وعجزهما بالإحاطة العلمية بالظواهر الاجتماعية، الاجتماعية نزل بمنهج لا يخرج عن نطاق فلسفته العامة وهو منهجه الاستنباطي منهج التكذيب كمنهج موحد بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، تتجلّى عبقرية بوبر وجرأته الفكرية في قدرته على تجاوز تلك الثنائية بين التفسير والفهم، عبر بلورة منظور منهجي يتيح إمكانية التعامل العلمي مع الظواهر الاجتماعية. دون الإخلال بخصوصية الظاهرة الاجتماعية ولا بمقتضيات العقلانية العلمية. كان المشروع الإبستمولوجي الذي قدّمه كارل بوبر في مجال العلوم الاجتماعية مشروعا متميّزا، لما انطوى عليه من رؤى أصيلة وآفاق منهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، الأمر الذي مكّنه من فتح مسارات بحثية جديدة تسهم في تعميق الفهم العلمي للواقع الاجتماعي. فقد وجدنا في طرحه من الإبداع والأصالة ما يندر أن نجده في مقاربات فلسفية أو سوسيولوجية أخرى،

وفي الختام، لا تدّعي هذه الدراسة الإحاطة الكاملة بموضوعها، كما لا نزعم أننا قدّمنا بديلاً عن القراءة المعمّقة والمباشرة لأعمال بوبر، لاسيما تلك التي خصّ بها فلسفة العلوم الاجتماعية. إنّ ما نطمح إليه هو إثارة انتباه الباحثين العرب إلى هذه الإشكاليات الفلسفية والمنهجية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، التي لا تزال تحظى باهتمام محدود في السياق الأكاديمي العربي، مما انعكس سلبًا على قدرة هذه العلوم في أداء دورها بوصفها أداة معرفية لفهم المجتمع وتحليله، بل والمساهمة في تطويره. فرغم كونها من الركائز الأساسية لأي مشروع تنموي يهدف إلى النهوض بالفرد والمجتمع معًا، إلا أنها لم تنل بعد في المحيط الثقافي العربي المكانة والاهتمام الذي تستحقه.

قائمة المراجع

1) أندريه لالاند. (1996). موسوعة لالاند الفلسفية (فؤاد كامل، مترجم؛ الإصدار 1، ج. 3). مؤسسة عويدات.
2) بتراند راسل. (1983). حكمة الغرب (فؤاد زكريا، مترجم؛ المجلد 2). عالم المعرفة.
3) عادل مصطفى. (2000). كارل بوبر مائة عام من التنوير ونصرة العقل. دار النهضة العربية.
4) كارل بوبر. (1959). عقم المذهب التاريخي: دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية (عبد الحميد صبرة، مترجم). دار المعارف.
5) كارل بوبر. (1992). بؤس الأيديولوجيا: نقد مبدأ الأنماط في التصور التاريخي (عبد الحميد صبرة، مترجم؛ الإصدار 1). دار الساقي.

6) كارل بوبر. (2003). أسطورة الإطار: في الدفاع عن العلم والعقلانية (يمنى طريف الخولي، مترجم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

7) محمد مجدي الجزيري. (1999). نقد التنوير عند هيردر. دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع.

8) benazouaou, omer. (2020). The Problematic Application of Quantitative Approach in the Humanities and Social Science. *Journal of Social Sciences and Humanities*, *10*(01), 326. Retrieved from https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/4654

9) Popper, K. (1973). La logique de la découverte scientifique (N. T.—R. Devaux, Trad.). Payot.

10) Popper, K. (1986). La quête inachevée (R. Bouveresse, Trad.; 3e éd.). Presses Pocket.

11) Popper, K. (1998). La connaissance objective : Une approche évolutionniste (J. J. Rosat, Trad.). Flammarion.

12) Popper, K. (2006). Conjectures et réfutations : La croissance du savoir scientifique (M.-I. Launay, Trad.). Payot.